

د. رغيد الصلح

التحركات الراهنة للشارع اللبناني

في

"تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية"

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

٢٧ أغسطس/ آب ٢٠٠٥

## رغيد كاظم الصلح

من يقرأ الموضوع العام لهذه الجلسة من جلسات اللقاء الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية، يخيل إليه ان المطلوب هو التركيز على الشارع العربي كموضوع مستقل وكفاعل سياسي في حد ذاته. فالشارع يتأثر بالحراك السياسي وبالفاعلين العاديين مثل الاحزاب والنقابات والقيادات الشعبية والحكومية. ولكن الشارع قد يكون اوسع من هؤلاء. والحركات السياسية التي تقودها اطراف محددة ترمي عادة الى تحقيق اهداف مرسومة لها. اما حركة الشارع فانها تتسم بمقدار من العفوية قد لا تيسره التحركات التي تخطط لها الجماعات المنظمة. والفارق بين الاثنين هو موضوع جدل كبير بين المعنيين بمسألة الديمقراطية وبالمشاركة السياسية. ويستخدم مصطلح الشارع احيانا بصورة استبدالية مع مصطلحات الرأي العام والجمهير والعنف الشعبي ولكن هذا خطأ حتى ولو كان هناك تداخل كبير بين هذه المصطلحات والتعابير. ولربما كان من المفيد اعطاء بعض الوقت لبحث هذه الجوانب خلال المناقشات ولكنني فهمت من اخي د. علي خليفة الكواري الذي رغب في تخصيص هذه الجلسة للشارع العربي ان المقصود هو، كما جاء في رسالته التوضيحية، لقاء ضو على الحراك السياسي والشعبي واهدافه وادواته ومآله واحتمالاته في المنطقة العربية وليس التوقف عند موضوع الشارع كظاهرة مجتمعية مستقلة.

وكمظهر من مظاهر الحراك السياسي فلقد استأثرت تحركات الشارع اللبناني خلال شهر آذار//مارس ٢٠٠٥ الفائت باهتمام كبير. فالرئيس الاميركي جورج بوش اعتبرها دليلا على صواب موقفه من غزو العراق كبداية لدمقرطة المنطقة العربية. واستند اليها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة لكي يؤكدوا هم ايضا صواب وجهة نظرهم في السياسة الاميركية الخارجية والسياسة الدولية. وتعبيرا عن هؤلاء، كتب تشارلز كراوتهامر في مجلة "كومنتري"(تموز-آب) الاميركية ملاحظا ان 'ربيع بيروت' كان حدا فاصلا بين حقبة طغت فيها نظريات الليبراليين الدوليين مثل الرئيس الاميركي السابق هاري كلينتون وفرانسيس فوكوياما، والواقعيين مثل كولن باول وبعض مسؤولي ادارة بوش الاب مثل برينت سكوكروفت وجيمس بيكر، على السياسة الخارجية الاميركية وبين حقبة جديدة تمكن فيها المحافظون الجدد من الانعطاف بالسياسة الاميركية نحو افق ونهج جديدين تحتل فيه مسألة دمقرطة المنطقة العربية الاولوية.

وما يلفت النظر في هذه التقييمات، ان اصحابها يعتبرون ان تاريخ الشارع اللبناني كواحد من تجليات الحياة الديمقراطية في لبنان بدأ خلال شهر آذار/مارس، ولكن هذه النظرة في غير محلها. فالشارع اللبناني نشأ مع الدولة اللبنانية، ولبث موجودا باستمرار، ولكنه لم يكن، في الحقيقة شارعا واحدا، بل شارعين ان لم يكن اكثر. اذ لا يغيب عنا ان الشارع القومي العربي اللبناني كان الى حد بعيد شارعا فلسطينيا ايضا بحكم وجود عشرات الالوف من الاشقاء الفلسطينيين في اراضيه، وكذلك ان الشارع القومي اللبناني كان الى حد ما خلال الثلاثينات والاربعينات شارعا ارمنيا ايضا عندما التجأ الى لبنان عشرات الالوف من الارمن الذين كانوا يتعاطفون مع ابناء دينهم.

ان وجود الشارعين عبر عن حقيقة اهم الا وهي ان الساحة السياسية اللبنانية كانت تاريخيا ارض صراع بين حركتين قوميتين هما: الحركة القومية اللبنانية، كانت تضع الولاء للدولة اللبنانية دون اي ولاء آخر، وترفض ان يكون لبنان جزءا من كل، والحركة القومية العربية اللبنانية التي كانت تطمح الى ادخال لبنان في كيان عربي اوسع مركزي او اتحادي. وكان الصراع بين هذين الحركتين ينعكس على شارعيهما، وصولا الى تحول الشارع الى جبهة قتال كما حصل اكثر من مرة في تاريخ لبنان الحديث. ومن اجل حصر الصراع في نطاقه السلمي وتضييق شقته وصولا الى بلورة وطنية جامعة، فقد توافق اللبنانيون على فكرة الميثاق الوطني اولا، ثم على مضمونها ثانيا، وعلى اطار سياسي ومؤسسي لها دعي بالديمقراطية الوفاقية التي تشترط الشراكة في الحكم، مع توزيع المسؤوليات والحصص بين المنتشركين من رأس الهرم وحتى قاعدته. ولم تتغير قاعدة الميثاق الوطني ولا نظام الديمقراطية الوفاقية رغم ان تغييرات مهمة طرأت على واحد من الشارعين اضفت عليه طابعا اسلاميا محل الطابع القومي العربي حتى ولو تركت للعروبة مكانا بين شعاراته واهدافه.

ولعل ابرز الادلة على اهمية هذا الشارع اللبناني العريق التأثير في الحياة السياسية انه عمل باستمرار كعنصر رئيسي في تداول السلطة وتبديل الحكومات اللبنانية. فما من حكومة لبنانية ذهبت نتيجة التصويت ضدها في الندوة النيابية. ولكن حكومات كثيرة تغيرت تحت ضغط الشارع ورغبة في استرضائه واحتوائه. الا ان قدم الشارع اللبناني لا يقلل من اهمية التحركات الاخيرة ومن التطورات الاستثنائية التي بدأت منذ عام تقريبا، فحدثت تغييرات كثيرة في الاوضاع اللبنانية.

## محطات رئيسية في تطور الاوضاع

### التمديد للرئيس لحدود و صدور القرار الدولي ١٥٥٩

هناك ما يشبه الاجماع بين المتبعين للاوضاع اللبنانية على ان تمديد ولاية الرئيس اميل لحود و صدور القرار الدولي ١٥٥٩ شكلا مفصلا مهما في تصاعد الصراع حول الاوضاع اللبنانية. فعلى الرغم من كافة التعديلات التي ادخلت على الدستور اللبناني والتي رمت الى الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، واستطرادا من دور الطائفة المارونية على صعيد الحكم، الا ان رئاسة الجمهورية لا تزال تحتفظ بصلاحيات واسعة تمكن رئيس الجمهورية من الاضطلاع بدور كبير في ادارة السلطة، خاصة اذا كان على صلة وثيقة مع القيادة السورية و يبقى منها دعما قويا كما هو الامر مع الرئيس لحود. ومن هنا اثار تمديد ولايته ردة فعل عنيفة سلبية لدى اطراف متعددة كان كل منها يأمل ان يكون التبدل الرئاسي منفذا لتحقيق اهداف محددة.

من ناحية اخرى كان صدور القرار الدولي ١٥٥٩ ايدانا بتصعيد في الصراع حول الاوضاع اللبنانية والاقليمية. ولم يكن التزامن بين الحدثين مجرد صدفة ، فالانطباع الذي كان سائدا بين المعنين بالشأن اللبناني ، ان الرئيس اللبناني اميل لحود هو الاقرب بين المرشحين للرئاسة الى سوريا والى المقاومة اللبنانية، وان اخراجه من الرئاسة سوف يؤدي الى تسهيل تحقيق الاهداف التي توخاها الساعون الدوليون الى صدور القرار الدولي ومن ابرازها تفكيك سلاح المقاومة والضغط على دمشق لتقديم تنازلات تتعلق بسياستها في العراق وفي لبنان وفلسطين، وكذلك اهداف توخاها العاملون اللبنانيون على اصدار القرار واهمها انتهاء سياسة الاقصاء واعادة الحياة السياسية الى ما كانت عليه قبل السبعينيات. ولقد تضافرة تفاعلات التمديد والقرار الدولي عبر تصعيد طال المجالين الداخلي والخارجي:

فعلى الصعيد الداخلي، اثار التمديد والقرار الدولي ردة فعل سلبية والى اصطفاك سياسي ادى الى انقسام الجسم السياسي اللبناني الى فريقين رئيسيين: الاول، هو فريق المواليين. وقد ضم هذا الفريق حركة امل وبعض الاحزاب الدينية مثل حزب الله وجمعية المشاريع الخيرية الاسلامية او الاحباش، والقيادات المارونية الموالية لسوريا مثل سليمان فرنجية، واحزاب الكتائب برئاسة كريم بقردونى، والقومي السوري الاجتماعي والبعث والحزب الديمقراطي اللبناني بزعامة طلال ارسلان. وبعض الشخصيات السياسية التي تنتمي الى طوائف مختلفة.

الثاني، فريق المعارضين. وقد ضم التجمعات المارونية الرئيسية المتمثلة بتجمع قرنة شهوان، والتيار العوني، القوات اللبنانية، حركة الاصلاح الكتائبية. كذلك ضم هذا الفريق ايضا الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، و تيار المستقبل المؤيد للرئيس الحريري، وحركة اليسار الديمقراطي وكذلك شخصيات سياسية ذات انتماءات متنوعة.

بين هذين الفريقين وقفت بعض القيادات والجماعات مثل ندوة العمل الوطني واللجان والروابط الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الشعب موقفا شبه محايد اذ لم تجد سببا كافيا للانحياز الى هذا الطرف او ذاك مفضلة ان تحدد موقفها من الصراع الدائر بحسب القضايا المطروحة اذ ان قضية التمديد للرئيس ترابطت مع رزمة من القضايا الاخرى التي جعلت تفصل بين المتصارعين اللبنانيين. وابرز هذه القضايا هي التالية:

اولا: الهوية والعلاقات الاقليمية والدولية. من المفروض ان تكون مسألة هوية لبنان قد حسمت نهائيا في ميثاق الطائف الذي اعلن ان لبنان هو بلد عربي. ولكن ما من شيء يحسم في بلد يعيش حالات مخاض ديمغرافي واجتماعي وثقافي مستمر، ويتأثر الى ابعد حد باوضاع الجوار. من هنا فان عروبة لبنان قد تصبح موضع مراجعة عندما يدخل الفاعلون السياسيون في مناقشة التفاصيل، والشيطان، كما يقولون، هو في التفاصيل. ولقد تطرقت المراجعة التي لم تهدأ منذ الطائف الى المجالات التالية:

اولا: العلاقات الخارجية: وقد جرى التركيز هنا على قضيتين رئيسيتين تعكسان دقة وضع لبنان الجيوسياسي:

١: العلاقات السورية-اللبنانية. وقد طالب المعارضون هنا بانهاء الهيمنة السورية على لبنان، وب خروج القوات اراضيه او على الاقل بتطبيق وثيقة الطائف التي تدعو الى تجميع القوات السورية في شرق لبنان بحيث يكون دورها محصورا في اطار التعاون العسكري الاستراتيجي بين البلدين.

٢: الصراع مع اسرائيل: بارسال الجيش اللبناني الى الجنوب، وبنزع سلاح حزب الله.

ثانيا: الاوضاع الداخلية: وتمحورت مطالب المعارضين هنا على انهاء ما دعوه بالدولة الامنية اللبنانية-السورية بما في ذلك وقف التدخل في الانتخابات، وفي التعيينات وفي كبح الحريات العامة مثل حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

ويجدر بالذكر ان بين هذه المطالب المتعددة، شدد المعارضون بصورة خاصة على خروج القوات السورية من لبنان وايقاف تدخل الاجهزة الامنية السورية في الحياة السياسية اللبنانية. واعتبر المعارضون ان تحقيق هذه المطالب يفتح الباب بصورة طبيعية امام تنفيذ المطالب الاخرى من قبل الدولة اللبنانية المستعيدة للسيادة وللقرار الحر الذي يخضع للاعتبارات اللبنانية لا غير.

في مقابل هذه المطالب ابدى المواليون موافقتهم على ضرورة مراجعة اوضاع العلاقات بين سوريا ولبنان، ولكن باتجاه تطوير هذه العلاقات وتشذيبها من اخطاء واخفاقات لم تحدد الجهة المسؤولة عنها. الا ان المواليين لم يؤيدوا مطلب انسحاب القوات السورية انسحابا كلياً من لبنان. كذلك لم يؤيد المواليون المطالب المتعلقة بالصراع مع اسرائيل وخاصة المتعلقة منها بنزع سلاح حزب الله. اما على صعيد الاصلاح السياسي والديمقراطي، فان المواليين لم يعارضوا هم ايضا الدعوة اليه، ولكنهم لم يبدوا تجاوبا ملموسا مع مطالب محددة تقدم بها المعارضون في بعض الاحيان.

رغب كل من فريقي المعارضة والموالاة في الاستجداد بالشارع اللبناني من اجل الانتصار على الطرف الآخر. ولئن كانت السلطة في يد فريق الموالاة، فان الفريق الموالي كان الاكثر حرصا على الاستعانة بالشارع. ولا ريب انه كان هناك تجاوب واسع مع المطالب التي رفعها المعارضون بين انصارهم وقوى كثيرة لم تكن راضية على الوضع اللبناني الراهن. الا ان مساعي المعارضين على هذا الصعيد اصطدمت بتطورات دولية غير مواتية. فصدور القرار الدولي ١٥٥٩ بتأييد قوي من الولايات المتحدة ومن جماعات الضغط المؤيدة لاسرائيل، واحتدام الصراع في العراق واتهام سوريا بتأييد المقاومة العراقية، كل ذلك اثار تعاطفا مع القيادة السورية التي برزت كمدافع عن عروبة العراق واستطرادا المنطقة. ولم يكن من السهل على المعارضة، في ظل هذا التعاطف، ان تحرك شارعا لبنانيا متعدد الطوائف والمذاهب ضد خصومها. لهذا كان على هذا الحدث ان ينتظر حدثا مأساويا وضخما لكي يولد.

## اغتيال الشهيد الحريري

تمثل هذا الحدث في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فهذا الحدث اطلق شحنة من العواطف المتفجرة لدى الطائفة السنية التي كانت تجد في الحريري زعامة وقدرات قوية تتكئ عليها في مواجهة التحديات. وحيث ان الاغتيال حدث في وقت بدا فيه رئيس الحكومة الراحل وكأنه طرف رئيسي في الصراع مع سوريا ومع حليفها في لبنان الرئيس لحود، فقد حملا مسؤولية الاغتيال. واستخدمت هذه التفاعلات في سياق الصراع بين الموالين والمعارضين بحيث تمكنت المعارضة من توسيع قاعدتها، ومن ضم مؤيدي الحريري وانصاره الكثر من الطائفة السنية الى قاعدتها واقناعهم بتبني شعاراتها، ولكن بعد ان اضيفت اليها اهداف اضافية يمكن تلخيصها بما يلي:

- ١- التحقيق الدولي في اغتيال الشهيد الحريري.
- ٢- انسحاب القوات وسائر الاجهزة الامنية السورية من كافة الاراضي اللبنانية.
- ٣- تبادل السفارات بين لبنان وسوريا كاجراء ينقض فكرة العلاقات المميزة بين البلدين.
- ٤- اطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية
- ٥- تنفيذ القرار ١٥٥٩.
- ٦- استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية تمهد لاجراء انتخابات حرة ولتفكيك السلطة الامنية اللبنانية.

وجدت هذه الاهداف وما سبقت الاشارة اليه من الاهداف التي رفعتها المعارضة تجاوبا واسعا في تحركين شارعيين مهمين. الاول، هو مناسبة تشييع الشهيد الحريري التي ضمت عشرات الالوف من اللبنانيين خاصة من الطائفة السنية مع مشاركة درزية واسعة (الحياة ١٧/٢/٠٥). الثانية هي التظاهرة الضخمة التي نظمتها المعارضة خلال شهر آذار والتي تميزت بالصفات الآتية:

- ١- ضخامتها: اذ قدر عدد المشتركين والمشاركات فيها بحوالي المليون.
- ٢- تنوع المشتركين فيها اذ انهم جاؤوا من مختلف المناطق اللبنانية والجماعات الدينية خاصة المواردنة والسنة ومن شتى الطبقات الاجتماعية والخلفيات الثقافية، ومن اعمار متفاوتة هذا مع العلم بان العنصر الشبابي كان له حضور قوي فيها، وكانت غالبيتها من الرجال ولكن كانت نسبة النساء فيها عالية مع وجود ملحوظ لنساء بدا انهن يساهمن لاول مرة في تحرك شرعي.

بيد انه تنبغي الاشارة هنا الى انه رغم ان قادة هذه التظاهرة اكدوا انها كانت جسما واحدا جسد نهجا ومطالب واحدة. الا ان الدقة تقتضي القول بانها كانت عبارة عن تجمعين رئيسيين: الواحد منهما تدفق من بيروت وخارجها الى ساحة الشهداء وتمركز فيها وقد غلب عليه لون ديني معين، وآخر تدفق الى ساحة رياض الصلح من بيروت نفسها، وقد كانت غالبية من لون ديني مختلف. كما ان الخطاب السياسي الذي رافق التظاهرة لم يكن موحدًا تمامًا. اذ ان كلمة النائب بهية الحريري شقيقة الشهيد رفيق الحريري خلت من نبرة العدا ل سوريا وفتحت الباب امام التفاوض مع امل وحزب الله، في حين ان كلمات اخرى ذهبت في اتجاهات مغايرة

٣- التقنية التي استخدمت في حشد المتظاهرين وفي تنظيم التظاهرة وفي اطلاق الرسائل السياسية عبرها. وبدت هذه التقنية وكأنها تكرر لاساليب مشابهة جرت بنجاح في اوربا الشرقية وفي البلقان. فلقد استخدمت الرموز مثل الاشرطة ذات الالوان المحددة والقبعات والاعلام اللبنانية الكثيفة المعبرة عن الولاء للوطن والتمائل بين المتظاهرين. والخيمة التي نصبت بعد التظاهرة لكي تؤمن الاستمرارية للمعاني التي عبرت عنها. وسجلت هذه التقنية نجاحا في اضاء مظهر حدائي على التظاهرة يوحي بانها من صنع قيادات عصرية ومبتكرة.

جاءت هذه التظاهرة الضخمة عقب تظاهرتين ضخمتين نظمهما حزب الله اللبناني بالدرجة الأولى، وجمعت التظاهرتان أيضا مئات الألوف من المتظاهرين. الأولى جرت في ضاحية بيروت الجنوبية بمناسبة ذكرى عاشوراء في ٢٠ شباط/ فبراير بعد أيام من إغتيال الشهيد الحريري. والثانية خلال شهر آذار / مارس. ولم تكن التظاهرة الثانية التي شارك في تنظيمها كافة الجماعات الموالية في حجم مظاهرة المعارضين، ولكنها كان لها تأثيرها الواضح على سائر التفاعلات اللاحقة هذا رغم أن المواليين بدوا وكأنهم انكفوا إلى تراجع غير منظم، والى تهاو في جبهتهم النزالية، وتفكك متنام في معسكرهم. وبين هؤلاء تمكنت قيادة حزب الله من الحفاظ على بعض التماسك وعلى الرد على مطالب المعارضة بموقف سجالي معقول عبر عنه زعيم الحزب السيد حسن نصر الله، إذ دعا إلى الحوار أو الاحتكام إلى الانتخابات مؤكدا " ... انه ليس هناك مصلحة للبنان أن يتحكم أي منا إلى الشارع بحسم مسائل سياسية وخصوصاً إن شارعنا يسارع إلى الخطاب الطائفي والشعارات الطائفية واستحضار الضغائن والأحقاد الطائفية" (الحياة ٢١/٢٠٥/٠٥). ترافق ذلك مع إشارات الوفاء لسوريا، والسعي إلى تخفيف حدة الضغط عليها، والدعوة إلى فتح باب الحوار بين الفاعلين المحليين الرئيسيين في الساحة اللبنانية. وإذا أطلق هذا النداء في مناسبة مذهبية الطابع فإنه يدل على علاقة حزب الله الذي بات الحليف الأول لسوريا والركن الأول للموالاتة بشارعه. لقد كان باستطاعة حزب الله إن يندد بالشارعية وان يقرع الشارع اللبناني وان ينتقد عوراته ومخاطر الانجرار إلى الارتكاز إليه لأنه كان يمتلك نوعا



من السيطرة التعبوية غير المحدودة على شارعه. ولعل ذلك كان من الفوارق الأساسية بين نمط علاقة حزب الله بشارعه وعلاقة الأطراف اللبنانية الأخرى بشوارعها، ربما باستثناء وليد جنبلاط الذي كان يملك مثل هذه العلاقة مع شارعه هذا مع العلم بأنها قامت على ميراث سياسي متراكم. فالعلاقة الأولى كانت تتسم بشيء من النخبوية والطيوعية، أما علاقة الأطراف اللبنانية الأخرى، خاصة في لحظات تسابقها مع بعضها البعض، فإنها كانت تتسم بالكثير من الشعبوية وهي حاضن رئيس للإرتجاجات الطائفية التي حذر منها نصر الله. هذا التفاوت سلم حزب الله سلاحا سياسيا في الداخل افتقر إليه الآخرون فاستخدمه غير مرة في الدعوة إلى الحوار، أما الأطراف الأخرى في المعارضة فقد بدت تفتقر إلى هذه الميزة إذ جعلت ترفض هذه الدعوة التي لم تكن تتسجم وقتها مع المناخ السائد في شارعها الذي لم يكن حواريا.

### المحطة الثالثة: انسحاب القوات السورية من لبنان

تضافرت الضغوط اللبنانية والإقليمية والدولية على إقناع القيادة السورية بضرورة سحب قواتها من لبنان. ولا ريب إن ضغوط الشارع اللبناني لعبت دورا مهماً على هذا الصعيد. ويمكننا إن نلاحظ تمايزات في المواقف اللبنانية شكلت إرهاصات لما آلت إليه الأوضاع فيما بعد. عبر حزب الله وحلفاء سوريا في لبنان عن واحدة هذه التمايزات بتأكيدهم الامتتان لدمشق والوفاء لها على دعمها للمقاومة وعلى مساعدتها على إعادة بناء الدولة اللبنانية. وعبر فريق آخر عن موقف مختلف إذ كان في ذهنهم، كما يبدو أن سلبيات التدخل السوري في لبنان لم تكن لتقل عن إيجابياته هذا إن لم تكن تفوقها، ولكنهم في نفس الوقت، انطلقا من إعتبارات واقعية تمنوا فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين تقوم على المساواة والتكافؤ واحترام متبادل للسيادة الوطنية.

وفي هذه التمايزات نلاحظ أن فريقاً من اللبنانيين تطلع إلى أن يكون الانسحاب السوري مقدمة لسقوط النظام في سوريا نفسها، على أساس أن لن يعرف لبنان طعم الاستقرار الديمقراطي إلا إذا تغير الوضع في سوريا. ومن هنا كان عنف الشعارات المناهضة لسوريا في المظاهرات والتحركات التي دعت إلى انسحابها. ولئن شعر الفريقان الثاني والثالث بالاغتراب عن الدولة اللبنانية نتيجة سياسة الإقصاء، فإنهما وجدا في الانسحاب السوري المقدمة الأكيدة لمتغيرات داخلية تنهي فصلا من فصول الإقصاء، وتعيد المقتصيين إلى قلب اللعبة السياسية اللبنانية. وانصبت هذه الآمال والتوقعات على الانتخابات النيابية وعلى إعادة تشكيل الشراكة بين الفرقاء اللبنانيين الرئيسيين.

### المحطة الرابعة: الانتخابات وتشكيل الحكومة

تشكلت في الانتخابات النيابية تحالفات أتسمت ببعض الجدة وليس كلها. فلقد تشكل تحالف ضم تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، الحزب التقدمي الاشتراكي حزب الله، أمل، قرنه شهوان القوات اللبنانية والحركة الإصلاحية الكتائبية. بالمقابل قام تحالف ضم تيار الإصلاح والتغيير بزعامة ميشال عون، وبعض القيادات السياسية ذات النفوذ المحلي مثل ميشال المر وسليمان فرنجية. واتسم الصراع الانتخابي بالطابع الطائفي والمذهبي الصريح كما لم يحصل في تاريخ لبنان الحديث. وتحول الشارع اللبناني إلى آليات إنتخابية أتمدت على عنصرين رئيسيين هما الشحن الطائفي والمال. وتراجعت مسألة العلاقة مع سوريا في سلم الأولويات إذا توزع أصدقاؤها وحلفاؤها على التحالفين الانتخابيين الرئيسيين. ولكن بقيت المسألة المحورية على صعيد السياسة اللبنانية الا وهي تنظيم الشراكة اللبنانية في إطار نظام الديمقراطية الوفاقية.

أسفرت نتائج الانتخابات عن قيام تكتلات برلمانية واسعة طائفية ومذهبية التركيب، وإلى طغيان الخطاب الطائفي على أي خطاب آخر. وعندما جاء وقت تشكيل الحكومة الجديدة وكلف فؤاد السنيورة بهذه المهمة، سعى الرئيس المكلف المتأثر بفكرة الميثاق الوطني إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، بيد أنه لم يوفق إلى تحقيق هدفه. وتشكلت الحكومة اللبنانية الحالية وهي تضم كتل الأكثرية بين الطوائف الشيعية والسنية والدرزية، أما الطائفة المارونية التي تأسس لبنان أستجابة لمطالب زعمائها وقادتها في العشرينات، فقد مثلت بتكتل الأقلية. وسوف يشكل هذه عنصر خلل مستمر هذا رغم أن رئيس الحكومة وزعيم الأكثرية المارونية يعتبر انه من الممكن احتواء هذا التوتر عبر التقاليد الديمقراطية التي تشكل فيها الأكثرية النيابية الحكومة، بينما تقف الأقلية في المعارضة.

العقدة هنا هي أن مثل هذا التفكير يقاس بمعايير نظام الأكثرية النيابية، فرغم أن النخب السياسية المتعاقبة لبثتاً مل في الانتقال إلى النظام الأكثرية، ورغم أن ميثاق الطائف وضع آليات هذا الانتقال ووعده بتحريكها في وقت قريب، إلا أن لبنان لا يزال يطبق الديمقراطية الوفاقية. بل انه اليوم أقرب منه إلى الالتصاق بها من السابق حيث إن ملامح الاصطفاف الديني والمذهبي أصبحت اشد وضوحاً في مجلسه النيابي، وفي شارع أو شواره. ومن شروط الديمقراطية الوفاقية إن يمثل الجميع في السلطة والابقى شريك رئيسي خارجها، اما بقاء هذا الشريك خارج السلطة على النحو الحالي فانه سوف يصبغ الحكم بلون ديني صريح، ويصبغ المعارضة بلون ديني آخر. وهذه الألوان تجتذب عادة الشارع. وإذا كان من شأن هذا الاجتذاب إن يغذي التفاعل بين الشارع والنخبة، فتتأثر النخبة بالشارع في حين أنه تظن إن الأمر سوف يقتصر على استخدامه، بحسب توصيف ماكس فيبر في محاضراته الشهيرة حول السياسة كمهنة، فإننا مقبلون في لبنان على وضع صعب، ما لم تنشأ فيه حركة إصلاحية فاعلة تقود البلد إلى بناء دولة عصرية على أساس ديمقراطي ووطني متين.